

Distr.: General
9 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين
للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الإستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من حركة "لا بغايا ولا خانعات"، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1.



بيان*

١ - أنشئت حركة "لا بغايا ولا خانعات" (Ni Putes Ni Soumises)، التي تناضل من أجل حقوق المرأة، عام ٢٠٠٣ في فرنسا، إثر "مسيرة النساء ضد العزل ومن أجل المساواة". وهي ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ٢٠٠٧. وتديرها منذ ثلاث سنوات الجزائرية سهام حبشي، المسلمة والناشطة النسائية المنتمية لعامة الناس. ونود التعبير عن الملاحظات التالية بشأن التقرير الرابع الذي قدمته فرنسا للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - ركزت أهم حملاتنا لهذا العام على ما يلي :

(أ) مكافحة الأصولية من خلال مقاومة ارتداء البرقع: برنامج معنون "السفرء من أجل المساواة والعلمنة"؛

(ب) تثقيف النساء اللاتي يعشن في الأحياء المعزولة وأحياء الطبقات العاملة؛

(ج) برنامج إدماج النساء في مكان العمل: ١٠٠ راعية لـ ١٠٠ امرأة.

٣ - ويتيح لنا تقريرنا فرصة إدانة الضغوطات المشينة التي تتعرض لها النساء اللاتي يعشن في أحياء الطبقات العاملة الفقيرة وتسليط الضوء على الإنجازات التي تحققت في مجال عملنا، وعلى وجه الخصوص توجيه النظر للمجالات التي يتعين على السلطات العامة أن تعمل فيها أكثر، بالارتباط مع المنظمات النسائية، من أجل الإسهام بفعالية أكبر في تحرر المرأة على الصعيد العالمي.

تقرير بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ارتداء البرقع يعوق تحرر المرأة

حصيلة مأساوية للوضع

٤ - تدل الممارسة على أنه لا يُعترف للنساء بحقوقهن الاقتصادية كالمساواة في الأجر، وأنهن يحرمن في كثير من الأحيان من حقوقهن الاجتماعية كالحق في الحصول على سكن لائق، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية الإنجابية، والحق في الحصول على عمل. والبرقع رمز بارز لنقطة الالعودة في درب تحرر المرأة في فرنسا. وهو نتيجة قصوى لرؤية عفى عليها الزمن تحصر المرأة في دائرة جنسية بمنأى عن شؤون الاقتصاد والمجتمع والسياسة.

* صدر دون تحرير رسمي.

ويرمز البرقع إلى ذروة نظام يحط من قيمة المرأة متجذر في أحيائنا المعزولة والفقيرة. ففي هذه الأماكن، يتزايد باستمرار الضغط المستهدف لجسد المرأة، بل وتُستهدف حتى قضيتنا وسائل منع الحمل والإجهاض لأن العذرية تعد مسألة مقدسة. وغالبا ما تفضل الفتيات تناسي وسائل منع الحمل بدل المجازفة بالتعرض للعنف الجسدي ووسم السمعة بالعار.

الاستجابة في مجال عملنا

٥ - تعلم منظمة لا بغايا ولا خانعات أن تحرر المرأة شرط أساسي للتقدم الاجتماعي. وجاء على رأس أولوياتها لعام ٢٠١٠ قانون منع ارتداء البرقع في فرنسا دعما شديدا، لأنه يشكل عنفا ضد المرأة لا مكان له في هذا العالم. وقد استشيرت الحركة مرارا بشأن هذا القانون الذي اعتمده مجلس الشيوخ الفرنسي في أيلول/سبتمبر. فليست هناك فرص عمل متساوية تُكفل للنساء المحجبات حجابا كاملا. وبرنامجنا المعنون "السفراء من أجل المساواة والعلمنة"، الذي ينفذ بالشراكة مع وزارة الهجرة، يرمي النساء للتوجه إلى الأحياء الفرنسية ذات الكثافة السكانية الكبيرة والدخل المنخفض، للقيام بدور الوسيط خلال التجمعات، ليس لمناقشة ضرورة منع ارتداء البرقع فحسب، وإنما أيضا لفتح حوار حول العنف ضد المرأة في مجتمعنا الحالي.

التعليم

الحصيلة

٦ - في عام ٢٠٠٤، نُزع الطابع القدسي عن المدارس العامة بفضل اعتماد القانون المتعلق بمنع حمل الرموز الدينية فيها. ومع ذلك، تظل المدرسة الهدف الأول للضغوطات العتيقة. وكما هي العادة، فالفتيات هن أول ضحايا هذا النظام غير الرسمي الذي ينتقص من حقوقهن الأساسية. بل إن الرغبة في إيجاد حلول توفيقية تدفع المدرسين أحيانا إلى عزل الأولاد عن البنات في حصص الدرس وحصص الرياضة البدنية. وبالتالي، تصبح المساواة بين الجنسين غائبة عن أذهان مديري المدارس والمدرسين الذين يفضلون تلافي الفضائح والأزمات. وانعدام المسؤولية هذا يؤدي أحيانا إلى نتائج مفعجة مثل الاغتصاب الجماعي وإساءة المعاملة والاعتداء، تفرض علينا تقييم المخاطر الحقيقية التي نواجهها.

مقترحاتنا

٧ - أصبح تدريب المدرسين أمرا ضروريا أكثر فأكثر من أجل تغيير هذا السلوك وتوخي الفعالية في حالات الطوارئ. ونعمل جاهدين على تنفيذ برنامج معنون "الحقيبة التربوية"، سيساعد المدرسين على اكتساب وسائل أفضل لمواجهة مثل هذه الحالات.

٨ - وتضطلع حركة "لا بغايا ولا خانعات" بدور رائد في تثقيف الشباب، وخاصة أولئك الذين ينحدرون من أحياء مهمشة عبر كل ربوع فرنسا. وتركز الحركة على قيم العلمانية والمساواة بين الجنسين والاحترام في العلاقات بين البنات والأولاد، وهي قيم نقلها إلى هؤلاء الشباب.

٩ - وتستخدم وسائل منها "دليل الاحترام"، وهو كتيب نوزعه خلال تدخلاتنا في المدارس التي تواجه أنواعا مختلفة من القمع والتمييز الجنساني. ويشمل الجزء المتعلق بالجنس من الكتيب قضايا وسائل منع الحمل، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والحق في اختيار الشريك الجنسي، والقمع الجنسي. ويناقش الجزء المتعلق بـ"التقاليد" الزواج القسري والزواج المرتب وتعدد الأزواج. أما الجزء المتعلق بالعنف فيتناول كلا من العنف الجسدي والعنف النفسي الذي غالبا ما يُتجاهل. ويعرض الكتيب أيضا معلومات عن القوانين ذات الأهمية ويوعي الشباب الفرنسي بحقوق ربما لا يكون له علم بها.

التدريب والطموح في الحصول على عمل

حصيلة الوضع

١٠ - إن النساء هن أول ضحايا الأزمة الاقتصادية في الأحياء الفقيرة. إذ لا تعرض عليهن سوى الوظائف غير المستقرة، بتوقيت لا يمكن تحمله، بينما يواجهن نقصا حاسما في وسائل النقل. ولا تبدي وكالات التوظيف اهتماما بهذه المسائل ولا تأخذ في الحسبان النساء اللاتي لا يجدن اللغة في معظم الأحوال، واللاتي لم يحظين بفرصة تلقي تعليم وتدريب أكاديميين.

رد حركة لا بغايا ولا خانعات

١١ - تحث حركة لا بغايا ولا خانعات المسؤولين العاميين الذين هم في صدد التخلي عن العمل في هذه المجالات نظرا للنقص في الموارد على أن يتخذوا إجراءات في هذا الشأن.

١٢ - ومشكل البطالة يزيد تفاقما بالنسبة للنساء اللاتي يعوزهن التعليم أو الخبرة المهنية. ولمواجهة المشكل، أطلقت الحركة برنامج "١٠٠ راعية لـ ١٠٠ امرأة"، وهو برنامج يقدم التدريب للنساء بغية مساعدتهن في الحصول على عمل طويل الأمد. ويعد هذا العمل خطوة ضرورية في الكفاح من أجل تمكين المرأة من المساواة والاستقلالية.

١٣ - ويدوم تنفيذ البرنامج ستة أشهر تشمل إجراء التقييم الشخصي، والتأطير، والاستشارة في مجال البحث عن عمل، وإقامة شراكة مع إحدى الشركات. ويعد العمل المستقر حيويا بالنسبة للنساء في الأحياء الفقيرة في فرنسا ليس من الناحية المالية فحسب، بل كذلك فيما يتعلق ببعث الشعور لديهن بالثقة في النفس والاستقلالية. ولن يكتب للنساء

تحقيق المساواة والتحرر الحقيقيان ما دمن يعولن على معيلين ذكور و/أو منحصرات في وظائف تتطلب مهارات متدنية ولا آفاق لها.

سلبيات الرعاية

١٤ - باعتبارها منظمة نسائية معروفة، لن تعبر حركة لا بغايا ولا خانعات عن دعمها لأيدولوجية "المجتمع الراعي" التي بدأ العمل بها مؤخرا في فرنسا. فنظام من هذا القبيل جذاب لأن ظاهره هو "الرفاه" العميم، ولكن أساسه هو النفاق. وربما حصل المرضى والمسنون على الرعاية وفرص العيش المريح، ولكن من خلال خدمات المرأة بالأساس. وهذا النظام قد يحصر النساء، وخاصة من ينتمين للطبقات الدنيا، في موضع القوائم بالرعاية، وبالتالي تغلق أمامهن كل منافذ الحصول على فرص أخرى وتحرمهن من إمكانية تحقيق نجاح أكبر في الميدان المهني.

١٥ - وفي جميع أنحاء العالم، تُنشد الحلول المتعلقة بعمل النساء وتقدمهن، لكن تنفيذ مبدأ المجتمع الراعي ليس الحل الأمثل. ويقوم أنصار الحركة النسائية في بعض البلدان الإسلامية بدعم منظمات خيرية لتعليم الفتيات الصغار كيفية توفير الرعاية للأزواج والأشخاص المسنين. وينظر إلى النساء طبيعيا بصفتهن راعيات لأسرهن، وهذه طريق تؤدي بهن إلى البيت رأسا، حيث يتم إخضاعهن لمشية الرجال، ولا يترك لهن أي وقت أو فرصة لتحمل المسؤولية في عمل تجاري أو اجتماعي خارجيين.

العمل على الصعيد الدولي

١٦ - تشجع كل أشكال النضال والقضايا التي تنخرط فيها النساء من بلدان العالم على طلب مساعدتنا ودعمنا. ويجفزنا الانشغال الأوروبي حاليا بالظروف المعيشية للرحل مواصلة النضال من أجل النساء المنتميات لهذا المجتمعات. فهن يعانين من نقص مهول في الخدمات الصحية ووسائل منع الحمل. وقد دعمناهن علنا، مدينين ما يتعرضن له من تمييز في المستشفيات العامة وأجنحة توليد النساء.

١٧ - وكان العام الحالي كذلك فترة تركيز على النضال دفاعا عن سكينه محمدي أشتياني. وقد شكل ما لقيته هذه المرأة التي حكم عليها بالإعدام رجما بالحجارة، ثم شنقا من معاملة على يد حكومة بلادها مظهرا مهينا لاستخفاف النظام بحقوق المرأة. وخلال الشهور الثلاثة الماضية، ناضلنا من أجل قضيتها، فعملنا على زيادة الوعي الاجتماعي بهذه القضية ونظمنا مسيرات احتجاجية ضد سوء معاملتها. فكيف للنساء أن يطمحن إلى التميز في أماكن العمل وفي المجتمع عندما تعاقبن حكوماتهن على أساس نوعهن الجنساني؟

خلاصة

١٨ - نجحت حركة لا بغايا ولا خانعات في تشكيل قوة ضاغطة تُجعل من النضال ضد العنف الموجه ضد المرأة القضية الوطنية الكبرى لعام ٢٠١٠. ومع ذلك، ما يزال يساورنا القلق البالغ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف الثالث منها الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي يتضح أن تحقيقه سيتأخر.

١٩ - وتحت حركة لا بغايا ولا خانعات المجتمع الدولي على الاعتراف بضرورة تمكين المرأة من أجل زيادة تقدمها وارتقائها على الصعيد الاجتماعي في مكان العمل. وتعمل الحركة من أجل تمكين المرأة من خلال توعية الشباب باحترامها، ومساعدتها على الاستعداد لدخول البيئة المهنية، بتوفير التدريب وتنظيم حلقات العمل. وليس من المقبول أن تظل النساء يعاملن على غير قدم المساواة من قبل حكوماتهن ومجتمعاتهن. وبالتالي، فحركة لا بغايا ولا خانعات تقر بضرورة مقاومة العنف والقمع الموجهين ضد المرأة، وذلك لإنجاز تقدم اجتماعي واسع وتدعو الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى معالجة هذه القضايا.